

القريبي: عمل الهلال الأحمر ضبابي ومدخل حتمي للثراء القادری یطالب بالتأمين الصدی لعمال النظافة



العمل على إنشاء منطقة للعمل الحرفي في منطقة القرداحة، وتم توجيه مجلس مدينة القرداحة بإنشاء الصالة الرئيسية لتكون مركزاً لخدمة المواطنين، كما يتم العمل على تخصيص أماكن تأثيث بالشهداء في مقابر الشهداء في محافظة اللاذقية ومحكم، وسيتم تنظيم العمل لمحطات التفريقات في محافظة طرطوس ومعالجة المكبات المؤقتة حالياً، ويتم تأمين المبالغ اللازمة لتفعيل مطفر طرطوس.

وبالنسبة للمخططات التنظيمية بين الوزير أنه موضوع مهم وهنالك إشارات ظالمة بحق بعض المواطنين وناتجة عن قلة الموارد وعدم قدرة الوحدة الإدارية على الاستهلاك. وبالنسبة للجان الإقليمية فهي لا تناقش أي موضوع غير مقر في المجلس المحلي في أي تنظيم أو أي توسيع، وتم دعم مجلس مدينة حلب بمبلغ مالي لإصلاح الآليات ويتم دعم محافظة حلب بأكبر نسبة من تعويض الأضرار من حيث إصلاح الطرق والبني التحتية، وفي مجلس مدينة الحسكة يوجد عجز مالي ولكنه لن يمس الرواتب والأجور وستتم متابعة مشاكل المحافظة وتم توجيه المحافظة بتأمين كل الخدمات حتى لو باستئجار الآليات.

المالية لها وحصرها وإعادة الحقوق للوحدات الإدارية التي تمثل المجتمع. وبين الوزير حول موضوع لجنة إعادة الإعمار أنه تم تحويل ٨ مليارات للأضرار العامة و٣ مليارات للتعويضات الخاصة، وتحويل ٥٧ مليار ليرة سورية من الخزينة وزعت على المحافظات. وبالنسبة لموضوع العمل الإغاثي، يوجد ٥ ملايين شخص مستفيد تقطعي مساعداته من اللجنة العليا للإغاثة واللجان الفرعية برئاسة المحافظين وبشراكة مع كل الجهات الأخرى.

ولم ينف مخلوف وجود خلل في عمل منظمة الهلال الأحمر مؤكداً أننا حكومة علينا الوقف على مفاسد الخلل التي أبلغت الوزارة عنها في أحد المحافظات مشيراً إلى أن التقرير حالياً قيد المعالجة.

وأشار الوزير إلى أن وزارة الإدارة المحلية تعطى الأهمية للمجال التنموي إذ يوجد ١,٨ مليار قروض موزعة على ٨ محافظات يستفيد منها ٣١ ألف أسرة، ويتم العمل على كل الصعد لتأمين أفضل حال للمجالس المحلية، مؤكداً أنه سيتم رفع مخصصات المناطق الريفية. وبين طباطب النائب مجتبى الدندن بمراجعة قانون إدارة محلية وتطويره بخصوص تقسيم ووحدات الإدارية كونه يعود بفوائد مالية. كما قال النائب بطرس مرحاجة باستصدار مشروع قانون لإلغاء التكاليف المتغيرة من الغرامات الفوائد قبل نهاية هذا العام كونه يساعد في زيادة المدخول المالي، واقتراح مشروع قانون ترميم الصنائع العقارية التي تضررت نتيجة للأحداث الجارية.

ردداً على الأعضاء بين وزير الإدارة المحلية مخلوف أن كل ما ورد في مداخلات الأعضاء هو موضع اهتمام ومعالجة فورية، مشيراً إلى أن الوزارة تعمل ومسئولة عن تطبيق قانون الإدارة المحلية وقانون حماية البيئة.

وبخصوص موضوع دعم الوحدات الإدارية أكد أن الأولوية اليوم لتأمين الرواتب للعاملين، ووزارة الإدارة المحلية، وسيتم معالجة أي تقصير فوراً وأن الوزارة تعمل على زيادة الدعم وأنه يجب أن تكون الوحدات الإدارية قادرة على تغطية نفقاتها ولكن للأسف إدارة الموارد لم تلق اهتماماً الكافياً، وقد تم البحث وإعادة النظر في كل الاستثمارات المطروحة وتحصيل الحقوق

اعضاء في مجلس الشعب بضرورة ضبط
ن المدن والبلديات والوحدات الإدارية
تعافي من ترهل إداري. و خلال جلسة
، بحضور وزير الإدارة المحلية حسين
، طالب عضو مجلس الشعب حسين
ي إعادة رسم المخططات لتحقيق العدالة
فق بما يتماشى مع مصلحة المواطن وبما
العدالة للجميع، كما طالب بضرورة رفع
ات بمبالغ مالية تتمكن من خلاها القيام
بالشكل الصحيح والإسراع لوضع آلية
ة لها، والأهم إزالة التعديات السافرة على
ت العامة ولاسيما الطرق العامة متسائلاً:
مسؤول عن ذلك؟.

ه أشار النائب صفوان القريبي إلى أهمية
، في الملف الإغاثي الذي عانى من فوضى
الجهات المسؤولة عنه، وطريقة التعامل
، ويسسسة الهلال الأحمر التي وصف عملها
بابا... «علماء أن العمل فيها يعتبر مدخلاً
للثراء» لافتًا إلى ضرورة متابعة المخططات
عية في المدن. وتساءل القريبي لماذا لا يوجد
تحقيق حكومية واضحة المعالم لإعادة
ر في المناطق المحررة؟.. ولا يوجد رقابة
، مناطق المخالفات التي ازدهرت وانتشرت
الأزمة؟.

ه أشار النائب جمال قادري إلى قضية عمال
ة الذين يقومون بعمل «سام» وخطير
يا، حيث لا يوجد لهم ضمان صحي
لهم وطالب برسوم تشريعى للتأمين
هم الشخصية.

ه أشار النائب خالد العطية إلى تحسين الواقع
ي الصعب في المحافظات الشرقية حيث لا
إيرادات محلية ولا آليات لمعالجة الأعمال
ة، وأن شبكة الصرف الصحي في الحسكة
بسبيب الضعف المالي والمجالس المحلية
ماليًا من حيث التأخر في صرف الرواتب،
إعادة النظر في المشاريع المستثمرة من
ل المجالس لدعمها مالياً. وأشار إلى التأخر في
مستحقات المتضررين. وتساءل النائب
الدرويش عن سبب تأخر صرف الرواتب
حققة في محافظة الرقة.

**الغش والتهريب «شغال» في أسواق ريف دمشق
رسمياً منذ بداية العام: ١٩٣ طن غذائيات
منتهية الصلاحية وغير قابلة للاستهلاك**

عبد الهادي شاطر

مهریب ۳۵ ألف لتر
مازوت و بنزین
۱۳۰ طن طحین

صيغة ومقاصد ٣٥ الف لتر من مادتي المازوت والبنزين، بينما بلغ عدد الإعلانات المنفذة بحق المعامل والمستودعات المخالفة نحو ٩٢ معملاً ومستودعاً منها ٢٤ مسؤولياً بمخالفات الغش والتسلل والنقص في بطاقة البيان وحيازة مواد منتهية الصلاحية وعدم وجود مواصفات وحياة واستخدام الدقيق التمويني وحيازة مواد فاسدة. وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في المحافظة لؤي السالم أنه تم وضع خطط وآليات مكنته من متابعة عملها والحفاظ على أدوارها التي تقوم بها بل كانت حاضرة في الأسواق وبين الفعاليات التجارية والصناعية وحجم المواد والسلع المخالفة التي يتم ضبطها ومصادرتها ومتابعتها إصدار النشرات التسعيرية ومدى الالتزام بها، حيث يجري تقسيم المحافظة إلى قطاعات وتوزيع عناصر حماية المستهلك عبر دوريات منتظمة على هذه القطاعات لضمان متابعة كل الأسواق والمناطق في المحافظة وفي هذا الإطار يظهر السالم أنه تم منذ بداية العام ضبط أكثر من ٦ آلاف مخالفة وعينة تم سحبها حيث تجاوزت عدد العينات المسحوبة للاشتباه في سلامتها ١٣٧، عينة تبين جراء التحاليل التي أجريت لها أن ٢٥٪ منها مخالفة، مشيراً إلى أن ارتفاع نسبة المخالفات في العينات المسحوبة يعود إلى وجود عناصر مختصين ومدربي في سحب العينات وعدم اتباع الأساليب العشوائية. بينما تم تنفيذ أكثر من ١٣٠ حالة إغلاق إداري بحق منشآت مخالفة وتمت إحالة ٢١ تاجرًا وصاحب فعالية مخالفة إلى القضاء موجوداً لارتكابهم مخالفات جسيمة في حين بين أن إجمالي الضبوط المحالة إلى القضاء بحق تجار مخالفين تجاوزت ١١٥ ضبطاً وأن عدد التسوبيات التي قام بها البايعة والتجار الذين ارتكبوا مخالفات بلغ نحو ٤٠٠ تسويبة. كما بين أن عدد المخالفات المضبوطة بحق حيارة

بيان مختلفان لأقساط التأمين الصدّى عن الفترة نفسها في المؤسسة العامة.. والممثل يبرئ

**٥ مليارات ليرة لتوليد الكهرباء في حلب ..
مدير التوليد لـ«الوطن»: إصلاح
المولدات الأساسية يحتاج إلى عشرات
المليارات ونذرها حسب الحدوى**

بنسبة نمو ٤٥% وبأقساط ٤٥ مليون ليرة سورية وحصة سوقية ٤٠% من إجمالي أعمال السوق، وحققت تأميمات الحوادث العامة الثالث أكبر نسبة نمو ٤٥% عن العام الماضي حيث وصلت إقساطها إلى ٣٥٥ مليون ليرة، أما تأميمات الحياة فقد بلغت نسبة نموها

A black and white photograph showing the exterior of a modern, multi-story building with a glass facade. A flag of Libya is flying from a pole on the roof. In front of the building, there is a sign with the text "هيئة الإشراف على التأمين" (Insurance Supervisory Commission) in Arabic, and "INSURANCE SUPERVISORY COMMISSION" in English. The building's name is also partially visible on the side in Arabic script.

محمد اکان و مصطفیٰ

كشف مدير عام مؤسسة توليد الطاقة الكهربائية محمود رمضان لـ«الوطن» أنه يتم العمل والتحضير لإعادة تأهيل وصيانة إحدى مجموعات توليد الكهرباء في حلب لتوليد نحو ٢٠٠٠ ميغاواط بقيمة تصل في حدودها الدنيا ما بين ٤-٥ مليارات ليرة واصفاً هذا العمل في حال نجاحه أنه سيكون حلّاً سحيرياً لواقع الكهرباء الحالي في حلب.

وبحول إعادة تأهيل واصلاح منظومة الكهرباء في حلب خاصة محطات التوليد الرئيسية أوضح أن الوزارة تتتابع بذلك عبر تقارير واجتماعات متتالية حيث تم الاجتماع مؤخراً مع مدير عام شركة كهرباء حلب لبحث خطة شاملة لإصلاح وإعادة تأهيل محطات التوليد والمدد الزمنية والكلف المالية التي يحتاجها مثل هذا العمل وما هي مخرجاته والنتائج التي يمكن الحصول عليها.

من جانبه ألمح رئيس مجلس إدارة تأهيل وحملة التأهيل

الحكومة تمها، شركات التأمين الخاصة عاماً لاتحاد بدبى، من ابرادات الالتزام

لها بالتنسيق مع الهيئة العامة للضرائب والرسوم وجميع مديريات المالية.

وتناول الاجتماع مشاكل الصرافات الآلية وإمكانية إيجاد الحلول المناسبة لسحب رواتب العاملين، والعدالة في توزيع عائدات الجباية بين مديريات المالية وماليات المناطق، ومعالجة مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وإمكانية شراء مولدات، وإعادة الحواجز للعاملين في قطاع المصارف، ومعالجة مشاكل التأمين الصحي، وتنبيت العملاء المؤقتين وعقود تشغيل الشباب، وترميم الشواغر وسد النقص في عدد العاملين، وإعادة تأهيل وترميم فروع المصارف العامة التي طالتها يد الإرهاب، وكذلك مقرات المالية، وإعادة النظر في وضع قروض العاملين الذين تعرضت منازلهم للأضرار من الجماعات المسلحة، وحل مشكلة وسائل النقل للعاملين، وإصلاح سيارات الخدمة من مال المناطق، وزيادة كمية الوقود المخصصة للمقرات والفروع. وفيما يتعلق بمشاكل الصرافات الآلية أوضح حمدان بأن هذا الموضوع هو محط اهتمام الحكومة وهي تسعى جاهدة لحله، لكن لا يمكن تجاهل كلفة الشراء العالمية وصيانتها، وأنه تم التوجيه بزيادة عدد أمناء الصناديق لتسليم المواطنين رواتبهم من الصندوق مباشرة، وأن الوزارة بصدده إيجاد حلول بديلة مناسبة خلال الفترة القليلة القادمة.

| الوطن

أمهلت الحكومة شركات التأمين الخاصة عاماً لإيجاد إيرادات بديلة تعوضها عن التأمين الإلزامي للسيارات.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير المالية مأمون حمدان أن الحكومة تعمل على حل مشاكل التأمين الصحي من خلال تعاضد عمل عدد من الجهات، ممثلة بهيئة الإشراف على التأمين والاتحاد السوري لشركات التأمين ووزارة الصحة لتعزيز دور التأمين الصحي بما يتاسب مع مصلحة المؤمن. وفيما يخص مواضيع النقل ومخصصات التفتئة للموظفين، هناك توجه للحل ضمن الإمكانيات المتاحة وبما يضمن سير العمل. مشيراً إلى صعوبة حل إشكاليات موظفي الماليات في المناطق الساخنة مؤكداً استمرار صرف رواتبهم.

وخلال اجتماعه أمس مع رئيس الاتحاد المهني لنقابات عمال الخدمات العامة وأعضاء النقابة ورؤساء مكاتب نقابات عمال المصارف في القطر ورؤساء اللجان النقابية في دمشق وريفها، أكد وزير المالية أنه غير راض عن طريقة توزيع عائدات الجباية وأنه سيتم إعادة النظر فيها بشكل كامل مع الأخذ بعين الاعتبار جميع الملحوظات، وأنه سوف يتم العمل على حل جميع المشاكل التي تخص عمل الماليات ومعالجة أسبابها ووضع الحلول

الأول من عام ٢٠١٦ نحو ١٠٢ مليارات ليرة سورية بارتفاع بنسبة ١١,٥٪ للفترة نفسها من العام السابق والتي بلغت في النصف الأول من العام ٢٠١٥ نحو ٩,١ مليارات ليرة سورية، وبلغت التعويضات المسددة خلال النصف الأول من العام الحالي ٧,٨ مليارات ليرة سورية.

وبحسب تقرير هيئة الإشراف على التأمين (حصلت «الوطن» على نسخة منه) المبني على النتائج الواردة من المؤسسة العامة السورية للتأمين و١٢ شركة تأمين خاصة عن النصف الأول من العام ٢٠١٦، فإن الحصة الأكبر من الأقساط كانت مثل العادة من نصيب المؤسسة العامة السورية للتأمين إذ بلغت ٦,٢ مليارات ليرة سورية بارتفاع عن أقساطها في الفترة نفسها من العام الماضي بحوالى ٢٪، على حين كانت أقساط الشركات الخاصة نحو ٤ مليارات ليرة سورية بارتفاع عن أقساطها في العام الماضي بحوالى ٣١٪.

وفي تفاصيل الأقساط وفق فروع التأمين، فقد حق فرع التأمين الصحي الحصة الأكبر من السوق بنسبة ٤٨٪، بأقساط بلغت ٤,٩ مليارات ليرة سورية نحو ٨٣٪.

زيادة التوجيه نحو الاعتماد على الطاقات المتجددة، وأن وزارة الكهرباء اتخذت مجلة من الإجراءات والتشريعات لتشجيع التوجه الحكومي والمنزلي نحو الطاقات المتجددة لتأمين احتياجاتها.

وتحول كلفة الإنتاج من هذه الطاقات أوضح رمضان أن كلفة الإنتاج عبر الطاقات المتجددة ما زالت مرتفعة وبواهظة مقارنة مع طرق التوليد بالاعتماد على الطرق التقليدية عبر استخدام مادتي الغاز والفيول منها أن كلفة توليد (١) ميغاواط من الطاقة الشمسية تصل للنحو ١,٤ مليون دولار وهو ما يعادل نحو ٨٠٠ مليون ليرة حالياً إلا أن هذا النوع من المشاريع رغم أن تكاليف تأسيسه وتنفيذها مرتفعة في البداية لكنه لا يحتاج إلى تكاليف تشغيل بعدها لاعتماده على مصادر الطاقة الطبيعية الشمسية والريحية.

كما بين مدير العام أن المؤسسة تعمل حالياً وفق خطط لتشغيل مجموعات التوليد الكهربائية في الشركات والمنشآت العامة بشكل اقتصادي وتحسين مردودها من خلال تخفيض الاستهلاك النوعي والاستهلاك الذاتي ورفع كفاءة عملها إضافة إلى بناء نظام معلوماتي يعتمد على النظم الحديثة للحواسيب الإلكترونية في المجالات الفنية والمالية ورفع كفاءة التنظيم الإداري والقوى العاملة وكله بهدف دعم ورفع وثوقية عمل مجموعات التأمين.